وصف الراوي بقولهم: ليس بالقوي وأثره في الحكم عليه:

دراسة نظرية تطبيقية

د. السالك فال ألمين سيد أحمد النكه

أستاذ متعاون بالمعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية ومؤسسة المحظرة الشنقيطية الكبرى

المغرب

الملخص

يتناول هذا البحث وصف الراوي بقول النقاد :ليس بالقوي بوصفه من الألفاظ الدقيقة التي تتوسط بين التوثيق الصريح والجرح الشديد، وتنبع أهميته من كثرة دورانه في كتب الرجال، ومن أثره المباشر في الحكم على الرواة والأحاديث .وتتمثل إشكالية الدراسة في تردد هذا اللفظ بين كونه تليينا خفيفا لا يسقط أصل العدالة، وبين كونه مؤشرا على ضعف يمنع من الاحتجاج بالراوي استقلالا مع بقاء إمكان الاعتبار بحديثه في المتابعات والشواهد .وهدفت الدراسة إلى تحرير دلالة هذا اللفظ في اصطلاح النقاد، وبيان موقعه في سلم الجرح، والكشف عن الفروق بينه وبين الألفاظ المجاورة، ثم اختبار أثره العملي في الحكم على الرواة والأخبار من خلال نماذج تطبيقية منتخبة من كلام أحمد وابن معين وأبي حاتم والنسائي والذهبي وابن حجر .واعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي التطبيقي .وانتهت إلى أن العبارة لا تحمل معنى واحدا مطردا عند جميع النقاد، غير أن استعمالها الغالب يدل على ضعف غير شديد، وأن الموصوف بها لا يترك حديثه مطلقا، ولا يحتج به استقلالا في الغالب، بل ينظر في قرائن حاله وسبب الكلام فيه .الكلمات المفتاحية :الجرح والتعديل، ليس بالقوي، مراتب الرواة، اصطلاح النقاد، الحكم على الحديث.

Abstract

This study examines the critical designation “not strong” (laysa bi-l-qawi) as applied by hadith critics to narrators. The topic is important because of the frequent occurrence of this term in biographical criticism and because of its direct influence on grading narrators and reports. The research problem lies in the instability of the expression: sometimes it denotes only mild weakening that does not nullify the narrator’s basic integrity, while in other contexts it points to a level of weakness that prevents independent reliance on the narrator though still allowing consideration of his reports in corroboration. The study aims to define the technical meaning of the term in the usage of major critics, determine its position within the hierarchy of critical expressions, clarify the distinction between it and related phrases, and test its practical effect through selected applied cases drawn from Aḥmad, Ibn Maʿin, Abū Ḥātim, al-Nasāʾī, al-Dhahabī, and Ibn Ḥajar. The study adopts an inductive, analytical, and applied method. It concludes that the phrase does not carry a single uniform meaning for all critics, although its dominant usage indicates non-severe weakness. A narrator so described is generally not abandoned altogether, but is also not normally relied upon independently; rather, his status depends on contextual indicators and on the specific cause of criticism. Keywords: narrator criticism, jarh and taʿdil, laysa bi-l-qawi, narrator ranks, hadith evaluation.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين .أما بعد؛ فإن علم الجرح والتعديل من أجل العلوم الشرعية وأدقها مسلكا، إذ به تحفظ السنة النبوية، وتعرف منازل الرواة، ويميز المقبول من المردود على أساس علمي دقيق قائم على الاستقراء والموازنة والتعليل.

ويحتل وصف الراوي بقولهم :ليس بالقوي مكانة خاصة في هذا العلم؛ لأنه لا ينتمي إلى ألفاظ الجرح القادح الذي يقتضي الترك، كما لا ينتمي إلى ألفاظ التعديل الصريح، بل يقع في منطقة وسطى لا يستغني الباحث فيها عن معرفة اصطلاح الإمام الناقد، وجمع قرائن الترجمة، ورد الحكم إلى سببه ومآله.

أهمية الموضوع

تنبع أهمية هذا البحث من تناوله إحدى العبارات النقدية الدقيقة التي يكثر دورانها في كتب الجرح والتعديل، وهي عبارة **"ليس بالقوي"**، التي تمثل مرتبة وسطى بين ألفاظ التوثيق الصريح وألفاظ الجرح الشديد، ويترتب على فهمها الصحيح أثر مباشر في الحكم على الرواة والأحاديث. وتزداد أهمية الموضوع لأن هذه العبارة ليست من الألفاظ التي يستقر معناها على دلالة واحدة، بل تختلف دلالتها باختلاف اصطلاحات النقاد، ومناهجهم في تقويم الرواة، والقرائن المحيطة بكل ترجمة.

كما تتجلى أهمية الدراسة في أنها تعالج هذا اللفظ من جانبيه النظري والتطبيقي، فلا تقتصر على تحرير دلالته الاصطلاحية وبيان موقعه في مراتب الجرح، وإنما تربط ذلك بالتطبيقات العملية من خلال نماذج من كلام أئمة النقد، مع بيان أثر هذه العبارة في الاحتجاج بالأحاديث، والاعتبار بها، والاستفادة منها في المتابعات والشواهد، وهو ما يسهم في ترشيد الأحكام الحديثية، ويعين الباحث على تنزيل أقوال النقاد تنزيلا صحيحا وفق مناهجهم العملية .

إشكالية البحث

تنطلق هذه الدراسة من ملاحظة علمية تتمثل في أن عبارة **"ليس بالقوي"** من أكثر الألفاظ تداولا في كتب الرجال، ومع ذلك فإنها من أكثر الألفاظ تعرضا لاختلاف الفهم عند الباحثين؛ إذ يحملها بعضهم على مطلق الضعف الذي يقتضي رد حديث الراوي، في حين يذهب آخرون إلى عدها مجرد تليين لا يؤثر في أصل قبول الرواية، مع أن التطبيقات العملية لأئمة النقد تدل على أن مدلولها يتفاوت باختلاف الإمام الناقد، والسياق الذي وردت فيه، وسبب الكلام في الراوي.

ومن هنا تتمثل الإشكالية الرئيسة للبحث في الكشف عن حقيقة الدلالة الاصطلاحية لعبارة **"ليس بالقوي"**، وتحديد موقعها بين مراتب الجرح، وبيان الفروق بينها وبين الألفاظ النقدية المجاورة، والكشف عن الضوابط التي ينبغي مراعاتها عند تفسيرها، مع بيان أثرها العملي في الحكم على الرواة والأحاديث من خلال التطبيقات النقدية عند أئمة الجرح والتعديل.

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات، من أبرزها:

- ما المقصود بعبارة **"ليس بالقوي"** في اصطلاح أئمة الجرح والتعديل؟
- ما منزلتها بين مراتب ألفاظ الجرح؟
- ما الفروق بينها وبين الألفاظ النقدية القريبة منها؟

- ما الضوابط العلمية التي تضبط فهم هذه العبارة عند اختلاف النقاد؟
- ما أثر هذا الوصف في الحكم على الراوي، وفي الاحتجاج بحديثه أو الاعتبار به؟

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحرير الدلالة الاصطلاحية لعبارة **"ليس بالقوي"** عند أئمة الجرح والتعديل .
2. بيان موقع هذه العبارة في سلم مراتب الجرح .
3. توضيح الفروق بينها وبين الألفاظ النقدية المتقاربة .
4. بيان الضوابط المنهجية التي ينبغي مراعاتها عند تفسير هذا اللفظ في كلام النقاد .
5. دراسة الأثر التطبيقي لهذه العبارة في الحكم على الرواة والأحاديث من خلال نماذج مختارة من أقوال الأئمة .
6. إبراز أثر هذا الوصف في الاحتجاج بالرواة، والاعتبار بحديثهم، والاستفادة من رواياتهم في المتابعات والشواهد .

المنهج المتبع

اعتمد البحث على **المنهج الاستقرائي، والمنهج التحليلي، والمنهج التطبيقي**؛ وذلك باستقراء أقوال النقاد في استعمال عبارة **"ليس بالقوي"**، وتحليل مدلولها الاصطلاحي، ثم تطبيق النتائج على عدد من تراجم الرواة وأحاديثهم؛ للكشف عن أثر هذه العبارة في الحكم على الرواة والمرويات.

المبحث الأول :التأصيل النظري لوصف الراوي بقولهم :ليس بالقوي

المطلب الأول :موقع عبارة "ليس بالقوي" في سلم ألفاظ الجرح

الأصل في ألفاظ الجرح أنها ليست في رتبة واحدة، بل تتدرج من الألفاظ الخفيفة التي تشير إلى ملاحظة في الضبط أو الحفظ، إلى الألفاظ الشديدة التي تدل على سقوط الرواية أو التهمة أو الترك .ومن خلال تتبع كلام المتقدمين يظهر أن عبارة ليس بالقوي تندرج غالبا في طبقة التليين، فهي تدل على أن الراوي دون مرتبة الحافظ المتقن، وأن في حديثه ضعفا يمنع من الاحتجاج به استقلالا، لكنها لا تستلزم سقوطه بالكلية ولا الحكم عليه بالترك[1].

[1] الذهبي، محمد بن أحمد .(2025)الموقظة في علم مصطلح الحديث.، تحقيق الشيخ أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط10، ص83 ؛ ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن .مقدمة ابن الصلاح .القاهرة :دار المعارف،1989 ، ص119 ؛ ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي .نزهة النظر .دمشق :مطبعة الصباح، 2000، ص113

وقد نقل الذهبي أن من عادة أبي حاتم في هذا اللفظ أنه يريد به أن الراوي لم يبلغ درجة القوي الثبت، وهو نص له أثر بالغ في تحديد منزلة العبارة؛ لأنه يقرر أن المقصود نفي كمال القوة لا إثبات شدة الضعف .كما استقرأ الذهبي استعمال النسائي لهذه العبارة فقرر أنها ليست جرحا مفسدا، بدليل أنه يصف بها بعض من يخرج لهم في كتبه[2].

ويؤيد ذلك أن الأئمة لا يرتبون على هذه العبارة إعراضا مطلقا عن الراوي، كما يفعلون فيمن قيل فيه :متروك أو كذاب، بل يذكرونه في طبقات من يكتب حديثه وينظر فيه ويعتبر به .وهذا الاستعمال العملي أدق من الاقتصار على التعريفات؛ لأن الجرح والتعديل علم ميداني نشأ من الممارسة النقدية للأسانيد والأخبار لا من القوالب المجردة فقط[3].

غير أن هذه المرتبة الوسطى لا يجوز أن تفهم فهما جامدا؛ لأن بعض النقاد قد يستعملون اللفظ فيمن هو أضعف حالا من مراد أبي حاتم أو النسائي .وقد نبه الذهبي إلى أن البخاري قد يقول في الراوي» :ليس بالقوي «ويريد به أنه ضعيف .وهذا يوجب رد كل استعمال إلى عادة الناقد نفسه، وعدم التسوية بين اصطلاحات الأئمة مع اختلاف مدارسهم في التشدد والاقتصاد[4].

ومن اللطائف الاصطلاحية أن صيغة النفي هنا لا تستلزم دائما نفي أصل الصفة، بل قد تكون لنفي كمالها .ولهذا أمكن أن يوصف الراوي بأنه» ليس بالقوي «مع بقاء أصل الصدق فيه، بل مع رواية بعض أصحاب السنن عنه أو إخراج حديثه في باب المتابعات .وهذا الاستخدام اللغوي خدم الدقة النقدية عند المحدثين، ومكنهم من تصوير منزلة لا يتسع لها لفظ التوثيق الخالص ولا لفظ الإسقاط المطلق[5].

المطلب الثاني :الفروق بين» ليس بالقوي «والألفاظ القريبة منه

إذا قورنت عبارة» ليس بالقوي «بقولهم» :ليس به بأس «ظهر الفرق واضحا؛ فإن الثانية أقرب إلى التعديل، وغالب استعمالها فيمن يقبل حديثه ويقرب من رتبة الصدوق، وإن اختلفت قوتها باختلاف النقاد .أما الأولى فهي أدنى منها؛ لأنها تنص على وجود خلل في قوة الراوي الحديثية مع بقاء إمكان الاعتبار به .ولهذا جمع أبو حاتم في بعض التراجم بين قوله» :محله الصدق «وبين قوله» :ليس بالقوي «فدل على إمكان اجتماع أصل الصدق مع ضعف الضبط[6].

وكذلك تفترق هذه العبارة عن لفظ» ضعيف«؛ لأن» ضعيف «أعم، ويشمل مراتب متعددة قد يصل بعضها إلى ما يقارب الترك، أما »ليس بالقوي «ففي غالب الاستعمال أخف من الإطلاق المجرد للضعف .ولهذا كان كثير من الباحثين يقربها من مرتبة» يكتب حديثه ولا يحتج به «أكثر من تقريبها إلى مرتبة» متروك الحديث[7].«

أما الفرق بينها وبين قولهم» :صالح الحديث «أو» يكتب حديثه «ففارق دقيق؛ لأن الجميع يدور حول قبول الرواية في باب الاعتبار لا في باب الاحتجاج الأصلي .غير أن» صالح الحديث «قد تكون أرفع قليلا عند بعض النقاد، خاصة إذا اقترنت بعبارات ثناء أخرى .وأما

---

[2] الذهبي، الموقظة، ص83 ؛ السخاوي، محمد بن عبد الرحمن .فتح المغيث بشرح ألفية الحديث .القاهرة :مكتبة السنة،2003، 1/348 ؛ العراقي، عبد الرحيم بن الحسين .التقييد والإيضاح .بيروت :دار الكتب العلمية، 1993 ص380

[3] ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن .شرح علل الترمذي .الزرقاء :مكتبة المنار،1987، 1/386 ؛ الخطيب، الكفاية، ص121 ؛ المعلمي اليماني، عبد الرحمن .التنكيل .بيروت :المكتب الإسلامي،1986، 1/92

[4] الذهبي، الموقظة، ص83 ؛ اللكنوي، عبد الحي .الرفع والتكميل في الجرح والتعديل .حلب :مكتب المطبوعات الإسلامية،1987 ، ص141 ؛ السخاوي، فتح المغيث،1/349

[5]

[6] ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن .الجرح والتعديل .حيدر آباد :دائرة المعارف العثمانية،1952، 2/347 ؛ الذهبي، ميزان الاعتدال،1/268 ؛ ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي .تهذيب التهذيب .بيروت :دار الفكر،1984، 1/182

[7] السخاوي، فتح المغيث،1/349 ؛ ابن رجب، شرح العلل،1/386 ؛ المعلمي، التنكيل،1/93

»يكتب حديثه «فهي عبارة إجرائية تتعلق بوظيفة المرويات، في حين أن» ليس بالقوي «تشخص حال الراوي نفسه من جهة القوة الحديثية ثم يترتب على ذلك حكم الاستعمال النقدي لحديثه[8].

ومن الألفاظ المجاورة لها أيضا» :ليس بذاك«، و»فيه لين«، و»صدوق يهم«، وهذه الألفاظ كلها تدور حول مراتب متفاوتة من الضعف غير الشديد .غير أن» ليس بالقوي «تميل إلى التقويم الفني المتعلق بالحفظ والإتقان، بينما قد يتسع» فيه لين «لقدر أعم من الملاحظة .ولهذا فإن فهم الفروق الدقيقة بينها لا يستقيم إلا بالاستقراء لا بمجرد المقابلة اللغوية[9].

كما نبه بعض أهل الفن إلى فرق محتمل بين قول الناقد» :ليس بقوي «وقوله» :ليس بالقوي«، فالثانية قد تفهم أحيانا على نفي الدرجة الكاملة من القوة، أما الأولى فقد تكون أصرح في نفي أصلها .غير أن هذا الفرق لا يطرد في جميع كلام المتقدمين، ولذلك يبقى الاستقراء العملي مقدما على التحليل الصرفي متى تعارضا[10].

المطلب الثالث :ضوابط فهم اللفظ عند اختلاف النقاد

أول الضوابط :معرفة اصطلاح الإمام الناقد الواحد؛ لأن الألفاظ المشتركة لا تفهم على حقيقتها إلا بالاستقراء .فقول أبي حاتم» :ليس بالقوي «ليس كقول البخاري دائما، ولا كقول ابن معين في كل موضع؛ إذ قد يطلق ابن معين العبارة مقرونة بنفي الاحتجاج، وقد يطلقها غيره ويريد مجرد التليين[11].

والضابط الثاني :ربط العبارة بسببها النقدي؛ فليس كل من قيل فيه» :ليس بالقوي «ضعفه من جهة واحدة .فمنهم من ضعف لسوء حفظه، ومنهم من كثر وهمه، ومنهم من خالف الثقات، ومنهم من اختلط في آخر عمره، ومنهم من كان صدوقا في نفسه لكنه لا يحتمل التفرد .فإذا عرف السبب أمكن تنزيل الحكم على وجهه الصحيح[12].

والضابط الثالث :جمع القرائن من مجموع الترجمة لا من لفظة مفردة .فكثيرا ما يذكر في الراوي» :محله الصدق «أو» صالح «أو» يهم «مع وصفه بأنه» ليس بالقوي«، فلو اقتطع الباحث لفظة واحدة وأهمل باقي السياق أخطأ في الحكم .ولهذا كان من منهج الأئمة الجمع بين الأقوال، والنظر في عملهم بالرواية :هل احتجوا بها؟ هل أخرجوا للراوي في المتابعات؟ هل تركوا تفرده؟[13].

---

[8] الخطيب البغدادي، أحمد بن علي .الكفاية في علم الرواية .المدينة المنورة :المكتبة العلمية،1971 ، ص121 ؛ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل،2/37 ؛ ابن حجر، نزهة النظر، ص114

[9] الذهبي، محمد بن أحمد .ميزان الاعتدال في نقد الرجال .بيروت :دار المعرفة،1963، 3/341 ؛ ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي .لسان الميزان .بيروت : مؤسسة الأعلمي،،2/115 ؛ السيوطي، جلال الدين .تدريب الراوي .الرياض :دار طيبة،1994، 1/307

[10] الذهبي، الموقظة، ص83 ؛ المعلمي، التنكيل،1/95 ؛ السخاوي، فتح المغيث،1/352

[11] الذهبي، الموقظة، ص83 ؛ ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي .هدي الساري مقدمة فتح الباري .بيروت :دار المعرفة،1379 هـ ، ص441 ؛ السخاوي، فتح المغيث،1/351

[12] ابن رجب، شرح العلل،2/582 ؛ العلائي، صلاح الدين خليل .جامع التحصيل في أحكام المراسيل .بيروت :عالم الكتب،1986 ، ص103 ؛ الخطيب، الجامع لأخلاق الراوي،2/296

[13] ابن حجر، هدي الساري، ص442 ؛ الذهبي، محمد بن أحمد .سير أعلام النبلاء .بيروت :مؤسسة الرسالة،1985، 13/81 ؛ السخاوي، محمد بن عبد الرحمن .الإعلان بالتوبيخ .بيروت :دار الكتب العلمية،1987 ، ص134

والضابط الرابع :التفريق بين الحكم على الراوي بإطلاق والحكم على خصوص رواية له؛ فقد يوصف الرجل بأنه ليس بالقوي ثم يوجد له حديث محفوظ من غير جهته، أو تكون له رواية عن شيخ بعينه أجود من غيرها، أو يكون ضعفه متأخرا بسبب الاختلاط .ومن هنا لزم ربط أحكام الرجال بعلم العلل ودراسة الطرق، وعدم الاقتصار على الترجمة المختصرة[14].

والضابط الخامس :النظر إلى مآل الحكم في باب الصناعة الحديثية؛ لأن المقصود من تحرير العبارة ليس الوصف اللغوي فقط، بل ترشيد الحكم على الأخبار .فإذا ترتب على فهمها إدخال راو في طبقة من يصلح للمتابعة، انبنى على ذلك تحسين بعض الأحاديث بالشواهد أو التوقف في بعضها أو رد ما انفرد به من المنكرات، وبذلك يتصل علم المصطلح بعلم التخريج اتصالا عضويا[15].

المبحث الثاني :الأثر التطبيقي لعبارة» ليس بالقوي «في الحكم على الرواة والأحاديث

المطلب الأول :نماذج تطبيقية من الرواة الذين وصفوا بأنهم ليسوا بالقوي

من أوضح النماذج ما ورد في أشهل بن حاتم؛ فقد قال فيه أبو حاتم» :محله الصدق، وليس بالقوي«، وعلل ذلك بأنه رآه يسند عن ابن عون حديثا يوقفه الناس .وهذا المثال بديع في بيان منهج النقاد؛ إذ جمع أبو حاتم بين أصل الصدق وبين الإشارة إلى ضعف القوة الحديثية بسبب خطإ ملاحظ في الرواية .فالرجل عنده ليس متهما ولا متروكا، لكن روايته لا تبلغ رتبة الاحتجاج المطلق، بل تحتاج إلى متابع ومعتبر[16].

ومنه أيضا هشام بن حجير؛ فقد سأل عبد الله بن أحمد أباه عنه فقال» :ليس هو بالقوي«، فلما استوضح :أهو ضعيف؟ قال» :ليس هو بذاك .«وهذا الجواب يدل على أن مراد الإمام أحمد ليس الجرح الساقط، وإنما تليين الراوي وإنزاله عن رتبة القوة .ولذلك بقيت روايات هشام محل نظر واستعمال عند أهل العلم، لا على جهة الإهدار الكلي، بل على جهة الترجيح بين ما ينفرد به وما يتابع عليه[17].

ومن أمثلته كذلك فليح بن سليمان؛ فقد اختلفت فيه عبارات النقاد، فقال فيه ابن معين في بعض الروايات» :ليس بالقوي، ولا يحتج بحديثه«، وقال غيره :فيه ضعف، وقال بعضهم :ما به بأس .وهذه الترجمة تكشف أن عبارة» ليس بالقوي «قد تجتمع مع أصل الصدق، وأن الراوي قد يكون مقبول الأصل مع ضعف في الإتقان يمنع من الاستقلال بالاحتجاج[18].

ويلحق بهذه النماذج عدد من الرواة الذين دار الكلام فيهم على ضعف الضبط لا على التهمة؛ كمن كان صدوقا كثير الأوهام، أو صالحا لكنه لا يقيم الحديث، أو شيخا يهم إذا تفرد .ومن هذا الباب ما ورد في المنكدر بن محمد وفي جماعة من شيوخ الرواية الذين لم يثبت لهم من الإتقان ما يرفعهم إلى رتبة الحفاظ مع بقاء سمت الصدق فيهم[19].

ومن النماذج التعليمية النافعة تتبع من وصفهم النسائي بهذه العبارة مع وجود إخراج لهم في السنن، فإن هذا الصنيع يفيد الباحث في فهم المراد العملي للناقد :فهو لم يحكم بسقوط الراوي، ولم يساوه بالثقات المتقنين، وإنما جعله في منطقة وسطى تصلح للرواية مع النقد والترجيح والنظر في المتابعات .وهذا من أقوى ما يرد على الفهوم الحدية التي تقسم الرواة إلى مقبول مطلق ومردود مطلق فقط[20].

---

[14] ابن رجب، شرح العلل،2/607 ؛ ابن حجر، هدي الساري، ص446 ؛ المعلمي، الأنوار الكاشفة، ص54

[15] ابن الصلاح، المقدمة، ص111 ؛ ابن حجر، نزهة النظر، ص114 ؛ السخاوي، فتح المغيث،1/350

[16] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل،2/347 ؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب،1/182 ؛ الذهبي، ميزان الاعتدال،1/268

[17] عبد الله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال،2/492 ؛ الذهبي، الموقظة، ص83 ؛ ابن حجر، التقريب، ص573

[18] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل،7/79 ؛ بن عدي، عبد الله بن عدي .الكامل في ضعفاء الرجال .بيروت :الكتب العلمية،1997 ،7/27 ؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب،8/256

[19] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل،8/351 ؛ الذهبي، ميزان الاعتدال،4/190 ؛ ابن رجب، شرح العلل،2/607

[20] النسائي، أحمد بن شعيب .الضعفاء والمتروكون .حلب :دار الوعي،1976 ، ص21 ؛ الذهبي، الموقظة، ص83 ؛ ابن حجر، هدي الساري، ص442

المطلب الثاني :أثر الوصف في الحكم على حديث الراوي

الأثر الأول لهذا الوصف أنه يمنع – في الجملة – من بناء الاحتجاج الأصلي على تفرد الراوي، خاصة إذا كان الحديث مما يستنكر معناه أو خالف فيه الثقات .فقول الناقد» :ليس بالقوي «لا يعني إسقاط كل ما يرويه، ولكنه يجعل الأصل في مروياته الاحتياط والنظر المقارن . ولهذا كان النقاد يفتشون عن المتابعات والشواهد، فإن وجدوها انجبر ضعف الراوي، وإن لم يجدوها توقفوا أو رجحوا جانب الوهم بحسب القرائن[21].

والأثر الثاني أنه يفتح باب الاعتبار بحديث الراوي عند وجود ما يقويه؛ لأن الضعف هنا ليس من قبيل الكذب أو التهمة أو فحش الغلط الملازم الذي يسقط الرواية جملة .ومن ثم فإن حديث من قيل فيه» :ليس بالقوي «قد يرتقي بالشواهد والمتابعات إلى درجة القبول في كثير من المواطن، بخلاف حديث المتروك أو المتهم .وهذه ثمرة مهمة في باب التخريج والدراسة الحديثية[22]

والأثر الثالث أن هذا الوصف يرجع الباحث إلى نقد المتن والإسناد معا؛ لأن الراوي الضعيف ضعفا غير شديد قد يصيب في بعض ما يرويه، وقد يهم في بعضه .فإذا جاء حديثه موافقا لرواية الثقات أو مؤيدا بأصل معروف زادت قوته، وإذا جاء بما يخالف المحفوظ أو ينفرد بزيادة منكرة ترجح جانب عدم القبول[23].

والأثر الرابع أن العبارة تفرض على الباحث دراسة شبكة الأسانيد لا السند المفرد فحسب؛ لأن قوة الحديث قد تستمد من اجتماع طرق متعددة، وبعض هذه الطرق مدارها على رواة من هذه الطبقة الوسطى .فإذا اجتمعت رواياتهم من وجوه متباينة، وسلمت من النكارة والاضطراب، حصل من ذلك من القوة ما لا يحصل لطريق منفرد .أما إذا اتفقت على خطإ واحد أو دارت على أصل معلول لم تنفع الكثرة[24].

والأثر الخامس أن الحكم على الراوي بهذه العبارة ينعكس على نوع التخريج الذي يصنعه الباحث؛ فهو لا يكتفي بذكر السند والحكم العام، بل يحتاج إلى إبراز جهة الضعف، وذكر المتابعات، وبيان سبب عدم الاحتجاج بالانفراد .وبذلك يتحول الحكم من عبارة مختصرة إلى بناء نقدي معلل، وهو ما يوافق صنيع الأئمة المتقدمين في كتب العلل والجرح[25].

المطلب الثالث :معايير عملية للباحث المعاصر عند ورود العبارة

ينبغي للباحث المعاصر إذا وجد في ترجمة راو قول إمام» :ليس بالقوي «أن يباشر جملة من الخطوات المنهجية :أولها جمع أقوال النقاد كافة، وعدم الاكتفاء بقول واحد؛ لأن الراوي قد يضعفه إمام من جهة، ويلينه آخر، ويقويه ثالث في بعض شيوخه أو رواياته .والجمع بين الأقوال يكشف عن القدر المشترك بينها وعن سبب التفاوت في الحكم[26].

---

[21] ابن رجب، شرح العلل،1/386 ؛ الخطيب، الكفاية، ص122 ؛ ابن الصلاح، المقدمة، ص111

[22] السخاوي، فتح المغيث،1/350 ؛ العراقي، عبد الرحيم بن الحسين .شرح التبصرة والتذكرة .بيروت :دار الكتب العلمية،2002، 2/685 ؛ الألباني، محمد ناصر الدين .سلسلة الأحاديث الصحيحة .الرياض :مكتبة المعارف،1995، 1/14

[23] ابن دقيق العيد، محمد بن علي .الاقتراح في بيان الاصطلاح .بيروت :دار الكتب العلمية،1986 ، ص129 ؛ ابن رجب، شرح العلل،2/622 ؛ المعلمي، التنكيل،1/95

[24] ابن الصلاح، المقدمة، ص112 ؛ السيوطي، تدريب الراوي،1/240 ؛ ابن حجر، نزهة النظر، ص117

[25] الخطيب البغدادي، أحمد بن علي .الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع .الرياض :مكتبة المعارف،1983، 2/295 ؛ ابن رجب، شرح العلل،2/635 ؛ المعلمي، الأنوار الكاشفة، ص54

[26] ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله .التمهيد .الرباط :وزارة الأوقاف،1967، 1/8 ؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء،11/82 ؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب،1/4

والخطوة الثانية النظر في روايات الراوي نفسها :هل له نسخة مستقيمة؟ هل أنكروا عليه أحاديث معينة؟ هل توبع في هذا الحديث بعينه؟ وهل خرج له أصحاب الكتب الستة في الأصول أو في المتابعات؟ فهذه المؤشرات التطبيقية تكشف الأثر العملي لعبارة النقد أكثر مما تكشفه النظريات المجردة[27].

والخطوة الثالثة التمييز بين مقام دراسة الراوي ومقام دراسة الحديث؛ فليس كل راو قيل فيه» :ليس بالقوي «يحكم على جميع حديثه بحكم واحد، كما أنه ليس كل حديث يمر من طريقه يرد أو يقبل بالمعيار نفسه .إنما المدار على تركيب نقدي يجمع رتبة الراوي، وخصوصية الحديث، ووجود المتابعات، وسلامة المتن، وموافقة الأصول[28].

والخطوة الرابعة استعمال العبارة في الكتابة الأكاديمية استعمالا منضبطا؛ فلا يجوز للباحث أن ينقلها ثم يبني عليها حكما نهائيا من غير تحرير، كما لا يحسن أن يذيبها في ألفاظ عامة من قبيل :ضعيف، من غير بيان درجتها .بل الأليق بالبحث العلمي أن تشرح العبارة، وتربط بموضعها من سلم الجرح، ثم يذكر أثرها المحدد في هذا الإسناد أو ذاك[29].

والخطوة الخامسة الإفادة من قواعد التحسين بالشواهد والمتابعات إفادة منضبطة؛ لأن هذه العبارة كثيرا ما تقع في الطبقات التي تدور عليها أحاديث الحسن لغيره .ومن هنا وجب التنبه إلى أن قبول الحديث لا يعني توثيق الراوي توثيقا مطلقا، كما أن تضعيف بعض أفراد حديثه لا يعني إسقاطه من باب الاعتبار كله .فالفصل بين رتبة الراوي ورتبة الخبر المعين أصل دقيق في المنهج الحديثي[30].

---

[27] الخطيب، الجامع لأخلاق الراوي،2/295 ؛ ابن رجب، شرح العلل،2/635 ؛ ابن حجر، هدي الساري، ص446

[28] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم .رفع الملام عن الأئمة الأعلام .بيروت :المكتب الإسلامي،1985 ، ص22 ؛ الشاطبي، إبراهيم بن موسى .الموافقات .الرياض : دار ابن عفان،1997 ،4/202 ؛ المعلمي اليماني، عبد الرحمن .الأنوار الكاشفة .بيروت :المكتب الإسلامي،1985 ، ص54

[29] السخاوي، فتح المغيث،1/351 ؛ اللكنوي، الرفع والتكميل، ص147 ؛ المعلمي، التنكيل،1/96

[30] ابن الصلاح، المقدمة، ص111 ؛ ابن حجر، نزهة النظر، ص116 ؛ العراقي، شرح التبصرة والتذكرة،2/689

خاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد، فقد هدفت هذه الدراسة إلى تحرير الدلالة الاصطلاحية لعبارة **"ليس بالقوي"**، وبيان موقعها في مراتب الجرح، والكشف عن الفروق بينها وبين الألفاظ النقدية المجاورة، وبيان الضوابط التي تحكم فهمها، ثم دراسة أثرها العملي في الحكم على الرواة والأحاديث من خلال التطبيقات النقدية عند أئمة الجرح والتعديل. وقد انتهت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. أن عبارة **"ليس بالقوي"** تعد من ألفاظ التليين، وأن الغالب في استعمالها أنها تدل على ضعف غير شديد، فلا ترقى إلى ألفاظ الترك والإسقاط، كما لا تبلغ مرتبة التعديل الصريح .
2. أن مدلول هذه العبارة ليس واحدا عند جميع النقاد، وإنما يختلف باختلاف اصطلاح الإمام الناقد ومنهجه، مما يجعل معرفة اصطلاح الناقد من أهم الضوابط في فهمها .
3. أن فهم عبارة **"ليس بالقوي"** لا يستقيم بالاعتماد على لفظها مجردا، وإنما يتطلب جمع قرائن الترجمة، ومعرفة سبب الجرح، والنظر في مجموع أقوال النقاد، وربطها بصنيعهم في التخريج والاحتجاج .
4. بينت الدراسة أن هذه العبارة تفترق عن الألفاظ المجاورة لها، مثل **"ليس به بأس"**، و"ضعيف"، **و**"صالح الحديث"، **و**"يكتب حديثه"، وأن لكل منها دلالته الخاصة التي ينبغي مراعاتها عند الحكم على الرواة .
5. أظهرت التطبيقات العملية أن الراوي الموصوف بقولهم **"ليس بالقوي"** قد يكون صادقا في نفسه، إلا أن ضعف ضبطه، أو كثرة أوهامه، أو مخالفته للثقات، أو غير ذلك من أسباب التليين، تمنع من الاحتجاج بحديثه استقلالا، مع بقاء إمكان الاعتبار بروايته عند وجود ما يقويها .
6. كشفت الدراسة أن أثر هذه العبارة لا يقتصر على الحكم على الراوي، بل يمتد إلى الحكم على الحديث؛ إذ يترتب عليها النظر في المتابعات والشواهد، ودراسة الطرق، والموازنة بين الروايات، وعدم الاكتفاء بالسند المفرد في إصدار الحكم .
7. أكدت الدراسة أن الباحث المعاصر مطالب عند ورود هذه العبارة بجمع أقوال النقاد، والنظر في روايات الراوي، والتمييز بين الحكم على الراوي والحكم على الحديث، وربط العبارة بآثارها التطبيقية في التخريج والدراسة الحديثية، تحقيقا لمنهج المحدثين في النقد .

وتوصي الدراسة بما يأتي:

- زيادة العناية بالدراسات الاصطلاحية التطبيقية في ألفاظ الجرح والتعديل .
- إعداد دراسات ومعاجم تجمع اصطلاحات النقاد، مع بيان تطبيقاتها العملية وآثارها في الحكم على الرواة والأحاديث.

قائمة المصادر والمراجع

1. ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن .الجرح والتعديل .حيدر آباد :دائرة المعارف العثمانية،.1952
2. ابن أحمد، عبد الله بن أحمد .العلل ومعرفة الرجال .الرياض :دار الخاني،.2001
3. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي .تهذيب التهذيب .بيروت :دار الفكر،.1984
4. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي .تقريب التهذيب .جدة :دار الرشيد،.1986

5. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي .هدي الساري مقدمة فتح الباري .بيروت :دار المعرفة،1379 هـ.
6. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي .نزهة النظر .دمشق :مطبعة الصباح،.2000
7. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي .لسان الميزان .بيروت :مؤسسة الأعلمي،.1971
8. ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن .شرح علل الترمذي .الزرقاء :مكتبة المنار،.1987
9. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن .مقدمة ابن الصلاح .القاهرة :دار المعارف،.1989
10. ابن عدي، عبد الله بن عدي .الكامل في ضعفاء الرجال .بيروت :الكتب العلمية،.1997
11. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله .التمهيد .الرباط :وزارة الأوقاف،.1967
12. ابن دقيق العيد، محمد بن علي .الاقتراح في بيان الاصطلاح .بيروت :دار الكتب العلمية،.1986
13. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم .رفع الملام عن الأئمة الأعلام .بيروت :المكتب الإسلامي،.1985
14. الذهبي، محمد بن أحمد .الموقظة في علم مصطلح الحديث .حلب :مكتب المطبوعات الإسلامية،.1992
15. الذهبي، محمد بن أحمد .ميزان الاعتدال في نقد الرجال .بيروت :دار المعرفة،.1963
16. الذهبي، محمد بن أحمد .سير أعلام النبلاء .بيروت :مؤسسة الرسالة،.1985
17. السخاوي، محمد بن عبد الرحمن .فتح المغيث بشرح ألفية الحديث .القاهرة :مكتبة السنة،.2003
18. السخاوي، محمد بن عبد الرحمن .الإعلان بالتوبيخ .بيروت :دار الكتب العلمية،.1987
19. السيوطي، جلال الدين .تدريب الراوي .الرياض :دار طيبة،.1994
20. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي .الكفاية في علم الرواية .المدينة المنورة :المكتبة العلمية،.1971
21. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي .الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع .الرياض :مكتبة المعارف،.1983
22. العراقي، عبد الرحيم بن الحسين .التقييد والإيضاح .بيروت :دار الكتب العلمية،.1993
23. العراقي، عبد الرحيم بن الحسين .شرح التبصرة والتذكرة .بيروت :دار الكتب العلمية،.2002
24. العلائي، صلاح الدين خليل .جامع التحصيل في أحكام المراسيل .بيروت :عالم الكتب،.1986
25. اللكنوي، عبد الحي .الرفع والتكميل في الجرح والتعديل .حلب :مكتب المطبوعات الإسلامية،.1987
26. المعلمي اليماني، عبد الرحمن .التنكيل .بيروت :المكتب الإسلامي،.1986
27. المعلمي اليماني، عبد الرحمن .الأنوار الكاشفة .بيروت :المكتب الإسلامي،.1985
28. النسائي، أحمد بن شعيب .الضعفاء والمتروكون .حلب :دار الوعي،.1976
29. الشاطبي، إبراهيم بن موسى .الموافقات .الرياض :دار ابن عفان،.1997
30. الألباني، محمد ناصر الدين .سلسلة الأحاديث الصحيحة .الرياض :مكتبة المعارف،.1995